بنمو 33,2٪.. وودائع العملاء قفزت 30٪ إلى 53,1 مليار جنيه

مليارا جنيه أرباح «الوطني ـ مصر» في 2018

عصام الصقر

د.ياسر حسن

- الصقر: الأرباح من أعمال البنك في مصر تمثل ثلث أرباح الأفرع الخارجية للمجموعة
- حسن: البنك يواصل أداءه القوي محققا معدلات نمو مرتفعة في كل مؤشراته المالية
- 13,9٪ ارتفاع قروض وتسهيلات للعملاء إلى 38,6 مليار جنيه
- 24,5٪ نمو الموجودات إلى 73,5 مليار جنيه

حقق بنك الكويت الوطني ـ مصر، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، أرباحا صافية قدرها 2,002 مليار جنيه حتى نهاية 2018، مقارنة مع 1,503 مليار جنيه في نهاية 2017، بنمو 33,22٪.

ونمت الموجودات الاجمالية بواقع 24,56٪ لتبلغ 73,50 ملياراً، وذلك بالمقارنة مع 59,01 مليار جنيه في 2017. كما ارتفعت ودائع العملاء الاجمالية بواقع 30,11٪ لتبلغ 53,16 مليار جنيه، مقارنة مع 40,86 مليار جنيه في نهاية 2017، فيما ارتفع صافي قروض وتسهيلات للعملاء بواقع 13,95٪ لتبلغ 38,64 مليار جنيه مقارنة مع 33,91 مليار جنيه في 2017.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني ورئيس مجلس ادارة بنك الكويت الوطني ـ مصر عصام الصقر، إن النمو القوي الذي يحققه البنك في مصر يؤكد استمرارية نجاحه في تعزيز موقعه في السوق المصري والذي يمثل أحد أهم أسواق النمو الرئيسية لمجموعة بنك الكويت الوطني، نظرا لما يتمتع به هذا السوق من فرص نمو واعدة وآفاق ايجابية.

وأشار الى أن قوة أرباح الوطني – مصر تأتي من كونها أرباحا تشغيلية ناتجة عن تحسن بيئة الأعمال وهو ما يؤكد على استقرار الوضع الاقتصادي في مصر وتطوره بشكل ملحوظ، مبينا أن هذا الاستقرار وهذا النمو الاقتصادي يخلق فرصا استثمارية وتمويلية جديدة للبنك ستسهم في تحسين مستوى تكامل المنتجات بين البنك والمجموعة الأم وهو ما يعزز وضعه في السوق المصري.

وأكد الصقر أن استثمارات مجموعة بنك الكويت الوطني في مصر استثمارات استراتيجية طويلة الأجل، حيث يعتبر «الوطني – مصر» من أهم الأفرع الخارجية التابعة لها، كما تمثل الأرباح المحققة من أعمال البنك في مصر ما يقارب ثلث أرباح الأفرع الخارجية للمجموعة، وهو ما يدل على صحة ثقة مجموعة بنك الكويت الوطني بالسوق المصرية ويجعلها متمسكة بشكل كبير بالتوسع في هذا السوق والتواجد فيه بشكل أكبر ليشغل مكانة أكثر تقدما بين بنوك الجهاز المصرفي المصري.

من جهته، قال العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني ـ مصر د.ياسر حسن إن البنك مستمر هذا العام أيضا كما أظهرت النتائج في مواصلة أدائه القوي محققا معدلات نمو مرتفعة في جميع مؤشراته المالية، وذلك بفضل السياسة الحكيمة التي ينتهجها البنك كعضو في مجموعة بنك الكويت الوطني، ونتيجة لما يتبناه من نموذج أعمال يقوم على أساس المحافظة على تنويع وموازنة مصادر الدخل ومحفظة القروض من ناحية، وتقديم الحلول التمويلية الأكثر مرونة وطرح المنتجات المصرفية المبتكرة التي تلبي احتياجات العملاء الفعلية وتستند الى دراسة دقيقة ومتعمقة للسوق من ناحية أخرى. هذا فضلا عما يتمتع به البنك من متانة مركزه المالي وقوة ميزانيته واستراتيجيته الناجحة وقوة جهازه الاداري.

وأضاف حسن أن أغلب أرباح الوطني ـ مصر تأتي من العمليات الائتمانية مع قطاع الشركات، حيث تضم محفظة البنك الائتمانية تنوعا كبيرا في الشركات التي يتعامل معها، وهو ما يمثل انعكاسا لتنوع الاقتصاد المصري، لافتا الى أن البنك يسعى من جانب أخر الى تعزيز موقعه في قطاع التجزئة المصرفية خلال الفترة القادمة وأنه قد خطا في سبيل ذلك خطوات جيدة جدا بما يقدمه من خدمات ومنتجات متطورة للأفراد والتي تناسب متطلبات مختلف شرائح العملاء.

وذكر أن البنك لديه الآن شبكة من الفروع المصرفية تبلغ 50 فرعا تنتشر بأفضل المواقع الحيوية في مختلف المحافظات والمدن المصرية منها: القاهرة، والجيزة، والاسكندرية، والدلتا، وسيناء، والبحر الأحمر، والصعيد، والمناطق الصناعية في مدينتي السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان. كما يعد من البنوك القليلة داخل السوق المصري التي لديها ترخيص اسلامي بجانب الترخيص التقليدي، حيث يوجد لديه فرعان اسلاميان أحدهما بالقاهرة والآخر بمدينة الاسكندرية وهو أمر يتيح للبنك تقديم المنتجات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية بالاضافة الى المنتجات التقليدية، كما يمتلك البنك شبكة كبيرة من ماكينات الصراف الآلي التي تنتشر بأهم المناطق بالجمهورية لخدمة عملائه على مدار 24 ساعة، هذا فضلا عن العديد من الخدمات الالكترونية والتي يتجه البنك نحو التوسع فيها بقوة ودفع الكثير من الاستثمارات في هذا المجال ليقدم لعملائه تجارب مصرفية فريدة من نوعها تتيح لهم إنجاز العديد من معاملاتهم المصرفية أينما كانوا ومتى أرادوا دون الحاجة للتوجه الى البنك في كل معاملة.

وتجدر الاشارة الى أن بنك الكويت الوطني الذي تأسس في عام 1952 كأعرق وأقدم بنك وطني ومؤسسة مالية في الكويت ومنطقة الخليج العربي، هو أحد أكبر وأبرز البنوك العربية، ويتمتع بأعلى التصنيفات الائتمانية في منطقة الشرق الأوسط باجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد أند بورز وفيتش، التي أكدت على متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وخبرة جهازه الاداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة لديه. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه المتقدم بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة الثالثة عشرة على التوالي. ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية تصل الى أكثر من 150 فرعا وشركة تابعة تغطي أربع قارات حول العالم، وتنتشر في كل من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

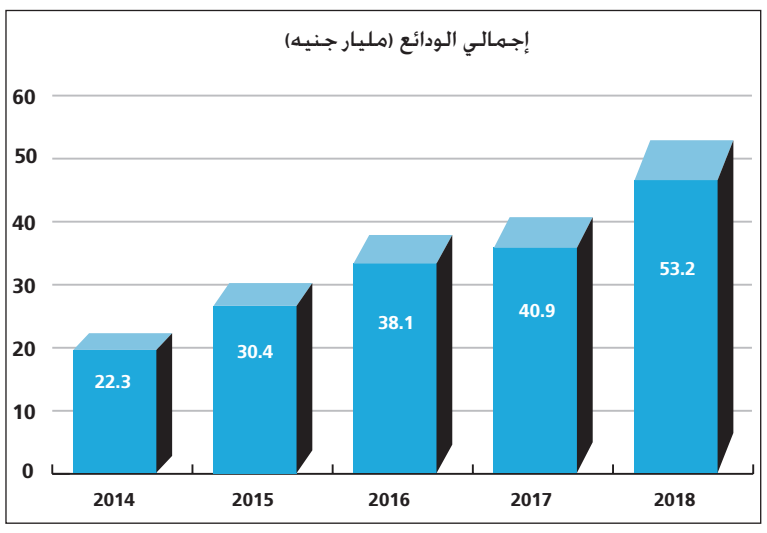

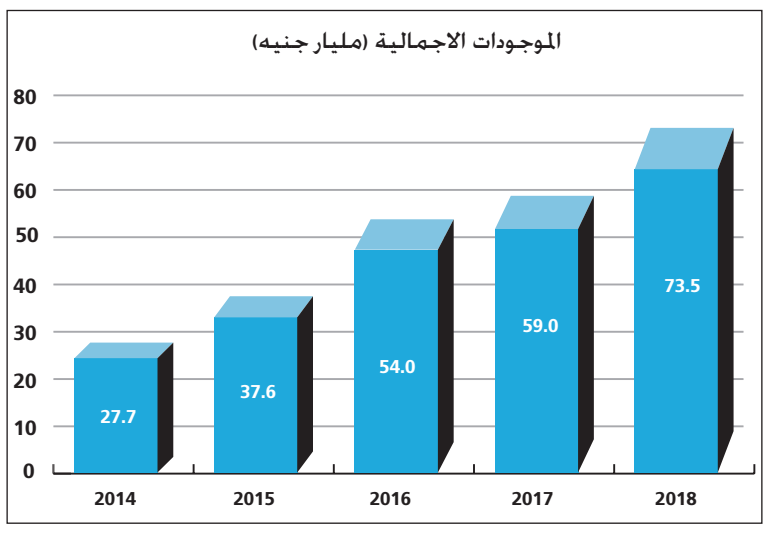

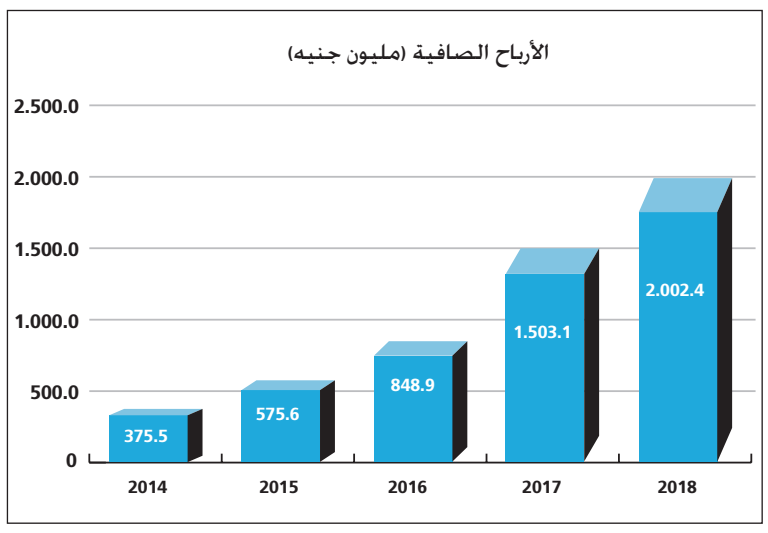

«الاستثمارات»: شهية المستثمرين لاتزال قائمة

قالت شركة الاستثمارات الوطنية في تقريرها الشهري إن بورصة الكويت اختتمت تعاملاتها لشهر فبراير على تباين في أداء مؤشراتها وذلك بالمقارنة مع إقفالها لشهر يناير الماضي، حيث ارتفع مؤشر السوق العام 0,5٪، كما ارتفع مؤشر السوق الأول 1٪، في حين تراجع مؤشر السوق الرئيسي منفردا 0,5٪، كما تراجع المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة 7٪ إلى 25,8 مليون دينار بالمقارنة مع 27,9 مليون دينار لشهر يناير الماضي، كذلك تراجع المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة بنسبة 18,2٪.

وعلى الرغم من تراجع المتوسط اليومي لقيم وأحجام التداول، وكذلك تراجع عدد أيام تداول فبراير إلى 17 يوما فقط، إلا أن الحالة الإيجابية والشهية الاستثمارية لاتزال قائمة وظاهرة في سلوك المتعاملين، وذلك امتدادا واستمرارا لذات الحالة التي كانت سائدة خلال شهر يناير الماضي. جاءت افصاحات الشركات المدرجة لبياناتها السنوية، وكذلك توصيات مجالس الإدارة للتوزيعات المقترحة سواء النقدي منها أو أسهم المنحة، بمنزلة وقود السوق الذي سيطر على سلوك وتعاملات المتداولين، فمع نهاية فبراير أفصحت كل البنوك الكويتية المدرجة عن نتائجها السنوية والتي أظهرت نموا ايجابيا واضحا في أرباحها، حيث بلغ نمو اجمالي أرباح البنوك الكويتية المدرجة بمعدل 19٪ إلى 920,5 مليون دينار بالمقارنة مع 772,6 مليون دينار لعام 2017، الأمر الذي يعكس مدى كفاءة وقدرة البنوك على مواصلة تحقيق الأرباح والوصول إلى التنمية المستدامة، كما تؤكد هذه الأرباح على متانة الوضع المالي للبنوك بشكل عام، مما يزيد من جاذبيتها من قبل المستثمر بكل أنواعه، المحلي أو الأجنبي.

في سياق مختلف، ومع أول مشاريع الخصخصة في الكويت، أسدل الستار على المرحلة قبل النهائية لخصخصة البورصة، حيث تمت ترسية مزايدة خصخصة شركة البورصة على التحالف المكون من شركة الاستثمارات الوطنية، الشركة الأولى للاستثمار وشركة أرزان للتمويل والاستثمار بالإضافة إلى بورصة أثينا كمشغل عالمي.

28,7٪ تراجع صادرات النفط الكويتي لليابان

كونا: أظهرت بيانات حكومية أمس أن صادرات الكويت من النفط الخام إلى اليابان تراجعت في شهر يناير الماضي 28,7٪ للمرة الثانية على التوالي لتصل إلى 6,88 ملايين برميل أي 222 ألف برميل يوميا.

وقالت وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية في تقرير أولي إن الكويت باعتبارها رابع اكبر مزود نفط لليابان صدرت نسبة 6,8٪ من إجمالي واردات الدولة من النفط الخام في يناير الماضي مقارنة بنسبة 9,1٪ بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وأضافت أن إجمالي واردات اليابان من النفط الخام تراجع في شهر يناير الماضي للمرة الثالثة على التوالي على أساس سنوي بنسبة 5٪ ليصل إلى 3,25 ملايين برميل يوميا.

وأوضحت الوكالة أن الشحنات من الشرق الأوسط شكلت في الفترة ذاتها نسبة 88,1٪ من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام متراجعة بنسبة 1,4٪ عن 2018.

ولا تزال المملكة العربية السعودية اكبر مزود نفط لليابان اذ ارتفعت صادراتها للأخيرة بنسبة 10,7٪ على أساس سنوي لتصل الى 1,36 مليون برميل يوميا تلتها الإمارات التي صدرت لليابان 842 ألف برميل يوميا مرتفعة بنسبة 2,8٪.

واحتلت قطر المرتبة الثالثة بصادراتها لليابان التي بلغت 258 ألف برميل يوميا فيما جاءت روسيا في المرتبة الخامسة بصادراتها التي بلغت 143 ألف برميل يوميا.

وتعد اليابان ثالث اكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة والصين إلى جانب استيرادها جميع ما تستخدمه من الوقود الأحفوري تقريبا.

«البترول الوطنية» احتفلت بالأعياد الوطنية

باسم العيسى وخلود المطيري وفريق «البترول الوطنية» خلال الاحتفال

نظمت شركة البترول الوطنية الكويتية مجموعة من الأنشطة والفعاليات للاحتفاء بالأعياد الوطنية، كما شاركت في المظاهر الاحتفالية العامة إلى جانب مؤسسات وهيئات الدولة الأخرى.

وقالت مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام خلود المطيري إن الشركة استقبلت هذه المناسبة كعادتها في كل عام بمظاهر احتفالية متنوعة، شملت أسرة الشركة الصغيرة، وامتدت لتشمل الأسرة الكبيرة لكويتنا الحبيبة.

وأشارت في هذا الصدد، إلى أن الشركة أقامت لموظفيها احتفالا حمل عنوان «دامت أفراحك يا كويت»، وذلك في حديقة المبنى الرئيسي للشركة بمنطقة الأحمدي، تم خلاله رفع علم البلاد، وتعليق صور صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد في كل أرجاء المبنى.

وأضافت المطيري: «ان المظاهر الاحتفالية شملت كذلك تواجد موظفينا في محطات تعبئة الوقود التابعة للشركة في مختلف محافظات البلاد، حيث جرى على مدار يومي 25 و26 فبراير مشاركة عملاء هذه المحطات فرحتهم بالمناسبة، وتوزيع الهدايا التذكارية والأعلام عليهم في أجواء احتفالية أدخلت البهجة والسرور على نفوس الجميع».

وأكدت من جانب آخر، ان الشركة لم تنس أبناءها العاملين الذين يؤدون مهامهم دون توقف خلال العطلة، فقد قام الرئيس التنفيذي وليد البدر وعدد من مسؤولي الشركة بزيارة مصفاتي ميناء الأحمدي وميناء عبدالله للاطمئنان على سير العمل وتقديم التهنئة للعاملين.

وأشارت المطيري إلى أن «البترول الوطنية» شاركت في كرنفال العربات الذي أقيم بجانب أبراج الكويت على شارع الخليج بمناسبة العيد الوطني ويوم التحرير، والذي شهد حضورا كبيرا من جانب المواطنين والمقيمين.

وأوضحت ان العربة الخاصة بالشركة تميزت هذا العام بمجسمات عكست طبيعة أنشطتها في مجال تكرير النفط والغاز، وعلى وجه الخصوص مشروع الوقود البيئي، ومحطات تعبئة الوقود، واهتمام الشركة بمصادر الطاقة المتجددة.

وأشارت المطيري إلى أن الشركة اختتمت فعالياتها الخاصة بالأعياد، بالمشاركة في مهرجان الفارسي للطائرات الورقية في منطقة بنيدر، حيث جرى توزيع الهدايا في أجواء احتفالية رائعة، إلى جانب تعريف رواد المهرجان بأنشطة الشركة ومهامها ومشاريعها.

النفط يهبط بعد بيانات ضعيفة للمصانع الآسيوية

رويترز: تراجعت أسعار النفط خلال تداولات أمس وسط بيانات ضعيفة للناتج الصناعي في الصين واليابان وإنتاج قياسي للخام الأميركي، لكن الأسواق ظلت مدعومة على نحو جيد نسبيا بفعل تخفيضات المعروض التي تقودها أوبيك.

وكانت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت عند 65,97 دولارا للبرميل، منخفضة 42 سنتا بما يعادل 0,6٪ عن إغلاقها السابق.

وسجلت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 56,73 دولارا للبرميل، بانخفاض 21 سنتا أو 0,4٪ عن أحدث تسوية لها.

وتأثرت الأسعار سلبا بتنامي إنتاج النفط الخام الأميركي الذي زاد أكثر من مليوني برميل يوميا على مدى العام الأخير ليصل إلى مستوى غير مسبوق يبلغ 12,1 مليون برميل يوميا.

وانكمش نشاط المصانع في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، للشهر الثالث على التوالي في فبراير، مع تراجع طلبيات التصدير بأسرع وتيرة منذ الأزمة المالية العالمية قبل عشر سنوات، حسبما أظهرته البيانات الرسمية أمس.

وقال جاسبر لولر مدير الأبحاث في لندن كابيتال جروب للوساطة في العقود الآجلة «دليل جديد على تباطؤ في الصين نال من المعنويات حيال المخاطرة».

وفي اليابان، ثاني أكبر اقتصاد آسيوي، سجل إنتاج المصانع أكبر تراجع في عام في يناير مع تأثر المنطقة بأسرها بالتباطؤ الصيني.